مؤتمر الاستثمار في الثقافة يطرح أسئلة النهوض بالصناعات الإبداعية

أوصى مؤتمر الاستثمار في الثقافة الذي نظمه النادي الثقافي بالاشتراك مع وزارة التراث والثقافة والجمعية الاقتصادية العمانية ومؤسسة بيت الزبير، بالتنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والثقافية والاقتصادية من اجل إيجاد رؤية مشتركة في مجال الاستثمار في الثقافة والنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية، إلى جانب إدراج الاستثمار في الثقافة ضمن الرؤية الإستراتيجية ٢٠٤٠، وغرس ثقافة الاستثمار الثقافي من خلال إدراج مادة تدريس الاستثمار الثقافي في المدارس والكليات والجامعات، بالإضافة إلى إعادة النظر في القوانين والتشريعات التجارية والاستثمارية بما يشجع الاستثمار في الثقافة وبما يتلاءم مع طبيعة المنتج الثقافي، والاهتمام بدعم البنيات والتجهيزات المساعدة على نشوء المشاريع الثقافية سواء في التراث الثقافي أو في مجال الإبداع بمختلف إشكاله (مثل الكتاب، أو السينما، او الفنون). كما أوصى المشاركون بضرورة جمع وتوثيق البيانات المرتبطة بالصناعات الثقافية والإبداعية بهدف بناء مؤشرات قياس تطور قطاع الاستثمار في الثقافة على وأن يتم العمل على نشر تلك البيانات بشكل دوري.

ومتابعة نشاط النشر والتوزيع والإعلام في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية بهدف الوقوف على نقاط القوة وتجاوز التحديات التي تواجه الاستثمار في الثقافة، وتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الشبابية في مجال الإبداع الثقافي والفن، بالإضافة إلى تبنى صندوق للاستثمار الثقافي يستهدف دعم المبادرات الشبابية الثقافية والإبداعية من خلال شراكات في مشاريع ثقافية وإبداعية، والاستفادة من مواقع التراث العالمي الإنساني والحارات التراثية الموجودة بالسلطنة بتحويلها إلى مراكز للنشاط الثقافي والتجاري، وتشجيع المبدعين في مجال التصميم والتكنولوجيا على الاستفادة من التراث في مجال الابتكار والإبداع، ووضع التشريعات والقوانين بما يضمن حقوق الملكية الفكرية والثقافية ويحد من القرصنة.

وفي هذا السياق تقول آن الكندي، عضو مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية العمانية: فكرة مؤتمر الاستثمار في الثقافة جديدة نوعا ما وتعكس ضرورة الاستثمار في هذا الجانب، وهي خطوة مطلوبة لإلقاء الضوء على موضوع الاستثمار في الثقافة لدينا في سلطنة عمان، التي تزخر بالموروث الثقافي والفني، ولديها رصيد إبداعي كبير يمكن استثماره وتحويله إلى منتج استثماري، من شأنه أن يعرف بثقافة السلطنة ويسهم في تعزيز الخطط الرامية لتنويع الاقتصاد. كما رأينا أوراقا عمانية متميزة في هذا الجانب وجهودا مبذولة في الجانب السينمائي مثل مشروع «عكاسة.

وتضيف آن الكندي: ولكن الملاحظ تدني مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في المؤتمر، ما يعكس عدم الجدية في تبني هذا الخيار الاستثماري، وعدم وجود توجه أو قناعة حقيقية لدى هذه الجهات في فكرة الاستثمار الثقافي.

وترى آن الكندي أنه لا بد من وجود سياسات واضحة لدى وزارة التراث والثقافة لتأطير وتنظيم الاستثمار في الثقافة وليس التنفيذ، فهناك شركة عمران التي أوكل لها الجانب التنفيذي في الاستثمار في قطاع الثقافة والتراث، وكنا نأمل حضورهم في المؤتمر. وتقترح آن الكندي لوزارة التراث والثقافة إنشاء دائرة الاستثمار وتعيين خبراء اقتصاد واستثمار لدراسة ما يمكن أن يسهم به قطاع الثقافة في إجمالي الدخل الوطني في المستقبل.

ويحدثنا الدكتور محمد السلمان من ممكلة البحرين، عن معوقات الاستثمار في الثقافة وأبرز التحديات، وكيف ينظر إلى التجربة العربية في هذا المجال، فيقول: «إذا أخذنا المعلومة التي وردت ضمن فعالية القمة العالمية للحكومات التي عقدت في دبي خلال شهر فبراير العام، وهي تقول أن ٤١٠ ملايين شخص عربي لديهم ٢٩٠٠ براءة اختراع فقط، بينما هناك ٥٠ مليون كوري جنوبي لديهم ٢٠٢٠١ براءة اختراع، فهنا يبرز لنا جانب من هذه المفارقة، مضيفا أننا لا نورد هذه الأرقام للتندر والسخرية، ونعلم إن المجتمع الكوري يختلف عن المجتمع العربي، وإنما نوردها من أجل المقارنة المحفزة. ولا نقول إن العقل الكوري أفضل من العقل العربي، أو العكس، وإنما البشر متساوون في قدراتهم بمقتضى التكوين الفطري من لدن الخالق سبحانه وتعالى. ولكن السؤال هو لماذا يعمل هذا العقل البشري هناك ولا يعمل هنا؟. ويرى السلمان أنه إذا كانت أمة لا تملك الكم الكافي من الكتاب والشعراء والروائيين والفنانين التشكيليين

آن الكندي:

لا بد من وجود سياسات واضحة لتأطير الاستثمار في الثقافة وتنظيمه

والموسيقيين وكتاب السيناريو والمسرحيين والسينمائيين والملحنين ومؤدي الفنون التعبيرية، إلى جانب المهندسين والمخترعين والعلماء بطبيعة الحال، فهي أمة لا تملك الأساس للنجاح في الاقتصاد الثقافي، ولهذا فهي تعتمد على أفكار خارجية، منتجة من دول قطعت شوطا كبيرا في الاستثمار الثقافي الذي غفلنا عنه نحن زمنا طويلا، وعلى أي حال فأن نبدأ متأخرين خير من أن لا نبدأ أبدا.

ويضيف محمد السلمان: أن التنمية الحقيقية هي ثقافية بوجه عام وإن كان المحرك لها هو الاقتصاد، ونحن هنا لا ندعو للاستثمار في الثقافة بحد ذاتها، وإنما كمنتوج الثقافي وإبداعي. والأسس الاقتصادية في الاستثمار الثقافي كغيره تتركز في رأس المال الإنساني الثقافي، بما يشمله من عناصر المعرفة والكفاءات والمواهب والمهارات الإبداعية التي تشكل أهم عنصر في الاقتصاد المعاصر، لهذا اتجهت إليها الشركات العابرة للقارات، لاسما في المجال السمعي والبصري، ونحن نشارك في هذا الفضاء بكل وسائله وأقنيته. وإذا لم نعتن برأس المال الإنساني فلن نستطيع أن نستثمر في المنتوج الثقافي. وهناك بوادر إيجابية تتمثل في التعاون بين القطاعين الاقتصادي والثقافي، بهدف استثمار رأس المال الإنساني وليس استغلاله. وهذا يحتاج إلى وجود إرادة حقيقية

في استثمار المجال الثقافية، وتنقسم المسؤولية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع. ومن المهم جدا تضافر جهود هذه القطاعات الثلاث لتحقيق إبداع يعتمد عليه في خلق صناعة إبداعية. وهذا كله يجب أن يكون مصحوبا بالحرية من أجل نماء هذا النشاط وتطوره. وهناك ضرورة إلى إعادة تأهيل البنية الثقافية لاسيما لدينا في دول الخليج العربي، ونعني بذلك الهيكلة الثقافية من خلال إعادة تأهيل مؤسسات العمل المدني الثقافية لتصبح منتجة حقيقية، وتعطي اقتصادا منتجا ومثمرا في الوقت ذاته. فهي الآن معطلة في معظم مفاصلها، وقد رأينا مؤخرا أن بعض مفاصلها بدأ بالعمل مثل المفاصل الحرفية والشعبية والتراثية، ونحن نبحث عن الاستمرار والاستدامة، ويجب ألا يكون هذا الاهتمام نابعا من ظروف اقتصادية معينة تمر بها المنطقة، وإنما يكون وفق رؤية منهجية فعالة سواء في ظروف الرخاء أو الشدة».

ويؤكد السلمان أن هناك بوادر طيبة في الاستثمار الثقافي في السلطنة، وهذا المؤتمر خير دليل على ذلك، من خلال الشراكة بين العديد من المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية، ودعم بعض شركات القطاع الخاص. وهذه هي الخطوة الأولى ويجب أن تتبعها خطوة ثانية تتمثل في تفعيل توصيات هذا المؤتمر، إن لم يكن كلها فبعضها، وبالذات في تفعيل الاستمثار الثقافي على أرض الواقع، عبر التخطيط الذي يجب أن يشرك فيه أهل الاختصاص.

ومن جانبها تقول الدكتورة هالة الهذيلي من تونس: المؤتمر يهتم بالثقافة ويدرس آليات الاستثمار فيها. ومن الموافقات الجميلة أن تونس كانت قد احتضنت الأسبوع الماضي مؤتمرا مماثلا حول الاستثمار في الثقافة، ما يشير إلى أن هناك هما عربيا مشتركا في هذا المجال، بحثا عن كيفية استثمار الثقافة.

وتضيف الدكتورة هالة الهذيلي: مفهم الاستثمار الثقافي يعني أن يكون لدينا موروث نعيشه، وقد تشبعنا به، ونود نقله للآخر. وفي هذه اللحظة، وهذا النزوع من الأنا للآخر لابد أن يكون هنالك موقف. وفي هذا المؤتمر لسنا مطالبين بالبحث في كيفيات الاستثمار بل بكيفات التفكير وإيصال هذه الفكرة إلى أصحاب المال ومتخذي القرار، ولابد أن يكون هناك توأمة، وأن نفعل السياحة ونربطها بالثقافة لكي نوصل لهذا الآخر الثقافي.

وتختتم الدكتور هالة الهذيلي قائلة: الثقافة أيضا يمكن أن نستثمرها في الفنون وغيرها. وقد لاحظت في الغرب أنهم يروجون لثقافتهم ويمررونها عبر أبسط الأشياء مثل الشكولاته والكراريس المدرسية وفي المطارات ومختلف المدارس. إذن فالثقافة كلمة صغيرة لكنها تحمل مضامين واسعة يمكن الاستفادة منها وتحويلها إلى عناصر استثمارية تعبر عن هويتك الحضارية.

وكان المؤتمر قد أقيم خلال الفترة ١١ ـ ١٣ إبريل الماضي، بمشاركة ٣٨ متحدثا من ١٤ دولة، هي السلطنة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين والسودان والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية واليمن وتونس والجزائر وإيران وفرنسا وألمانيا وباكستان.

ويهدف المؤتمر إلى تعزيز الشراكة بين الثقافة والاقتصاد كون الثقافة

محمد السلمان:

يجب ألا يكون هذا الاهتمام نابعًا من ظروف اقتصادية وإنما وفق رؤية منهجية فعالة

من الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة إلى جانب القطاعات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وكون التنمية الاقتصادية تقوم على التخطيط الاستراتيجي الذي يعتمد على تدعيم القدرات الاقتصادية المحلية وتحسين مناخات الاستثمار فيها بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات للمستثمرين بكافة أنواعهم وقدراتهم الاقتصادية.

كما يهدف إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بتلك العلاقة أهمها كيف يتم تحويل (المواد الثقافية) إلى مواد اقتصادية، فضلا عن كيفية استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مواد الثقافة اقتصاديا، إضافة الى عرض أهم التجارب الاستثمارية الاقتصادية العربية أو العالمية التي نجحت في استثمار الثقافة.

واشتمل المؤتمر على ٨ جلسات نقاشية استمرت على مدى ثلاثة أيام، وانطلقت فعالياته في المتحف الوطني ثم أقيمت الجلستان الأولى والثانية في مقر النادي الثقافي بالقرم.

وقد ناقش المؤتمر موضوع الاستثمار في الثقافة عبر خمسة محاور بحثية، حيث تناول المحور الأول البعد الاقتصادي الثقافي، فما تناول المحور الثاني تمويل الثقافة والنهوض بالصناعات الثقافية، أما المحور الثالث فقد درس الاستثمار الثقافي ووضع السياسات الثقافية، وناقش المحور الرابع بناء مؤشرات قياس البعد الاقتصادي للثقافة، فيما تناول المحور الخامس الموارد المحلية المتوفرة في الاستثمار في الثقافة، وسلط الضوء على بعض التجارب المحلية والدولية في الاستثمار في الثقافة.

وانطلقت فعاليات المؤتمر في المتحف الوطني بمسقط، الذي احتضن حفل الافتتاح والجلستين الأولى والثانية. وفي الجلسة الافتتاحية قدم... من مملكة البحرين، ورقة عمل بعنوان (تجارب المنطقة في استثمار الثقافة) فيما يقدم المخرج أيمن جمال من المملكة العربيةالسعودية ورقة عمل تناولت (التجربة السينمائية والاستثمار الثقافي). أما الجلسة الأولى فقد تناولت البعد الاقتصادي للثقافة، فيما تناولت الجلسة الثانية موضوع تمويل الثقافة والنهوض بالصناعات الثقافية.

أما في اليوم الثاني فقد ناقش المؤتمر في جلسته الثالثة موضوع (الاستثمار الثقافي ووضع السياسات الاستثمارية)، فيما حملت الجلسة الرابعة عنوان (مؤشرات قياس البعد الاقتصادي للثقافة)، وجاءت الجلسة الخامسة بعنوان (الابداع والمقاولة: المشروعات الثقافية الصغيرة والمتوسطة).

وتناولت الجلسة السادسة (الموارد المحلية المتوفرة في الاستثمار في الثقافية)، فيما درست الجلسة السابعة (دراسات الجدوى الاقتصادية في المجالات الثقافية)، واستعرضت الجلسة الثامنة والأخيرة (تجارب محلية ودولية في الاستثمار الثقافي).

وقد صاحب المؤتمر بعض الفعاليات منها معرض لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استعرضت تجاربها الاستثمارية في الثقافة إضافة الى تنظيم زيارة للمشاركين إلى مؤسسة بيت الزبير وافتتاح المعرض المصاحب بقاعة رواق الفنون بمقر النادي الثقافي.

هالة الهذيلي:

الثقافة كلمة صغيرة يمكن تحويلها إلى عناصر استثمارية تعبر عن الهوية الحضارية